

مثلا فلهم والاصرف في مصالح قبره ان كان والا فلن جرت العادة بقصدهم عنده (قوله) ويكون عارية) فهو مضمون إلا اذا كان بمقابل فهو اجارة فلا يضمن كما مر نعم هو بعد فراغ الأكل منه أمانة فيها (فروع) روى أنه صلى الله عليه وسلم كان لا يأكل من هدية حتى يأمر صاحبها بالأكل منها لكان النراج المسموم وصار ذلك عادة الملوكة ولو في غير الهدايا وروى أن أمير المؤمنين عمر ابن الخطاب رضی الله عنه رأى رجلا يطوف بأمه حاملا لها وهو ينشد ويقول :

أنا لها مطية لا أنفر إذا الركاب ذعرت لأذعر
ماحلت وأرضعتي أكثر الله ربي ذو الجلال أكبر

(قائدة) تحصل صلة الرحم المندوبة بارسال سلام أو كتاب أو ارسال هدية أو نحو ذلك والله أعلم

(كتاب اللقطة)

هي من أنواع الاكتساب فذلك ذكرت عقب الهبة (قوله في المشهور) واسكان القاف فيهما وقيل بالفتح اسم للاقط ويقال لها لقاة وكذا لقطة بفتح اللام والقاف فيهما أيضا (قوله الشيء الملقوط) أي لفسة (قوله وهو) أي الملقوط شرعا ماضع من مال أو اختصاص محترم كمال حربي دخل دارنا للتجارة بأمان وان لم يكن هو محترما فان لم يكن له أمان فالأخذ منه غنيمه لالقطه وبذلك خرج ماألقته الريح في ملك انسان أو ألقاه هارب في حجره ولم يعلم مالكة أوألقته البحار على السواحل من الفرق أو وجده عند مورته من الودائع المجهولة ولم تعرف ملاكها فأمره لبيت المال يتصرف فيه الامام نعم ان كان جائرا فأمره لمن هو في يده فان عرف المالك في شيء من ذلك ولو بعد زمان طويل فهو باق على ملكه ولا رجوع لأخذه على مالكة بما أنفق عليه ولو حيوانا ومنه جل أعيان أوألقها الجمل فترك الجمل مالكة في البرية مثلا وعند الامام أحد والبيت يملكه من أخذه وعند الامام مالك لا يملكه ولكن يرجع على مالكة بما صرفه عليه (قوله أوغفلة) ومنه ابدال نعله بغيره وليس له استعماله إلا بعد تعريضه أو اعراض مالكة عنه فان علم نعمده فهو من باب الظاهر (قوله أو نحوها) كنوم وعلم عاذكر أن أركانها ثلاثة لاقط وملتقط ولاقط وفي اللقط معنى الامانة والولاية من حيث أنه أمين فيالقطه وان كان الشارع ولاء حفظه كالولي في مال محجور موفيه معنى الاكتساب من حيث التملك على ما يأتي والمطلب منها الثاني بدليل صحة التقاط الصبي وليس من أهل الولاية والمعتبر في اللاقط الاسلام والنكاح والحرية والعدالة وعدم وجود حجر صفة عليه وفي أضداد ذلك تفصيل يأتي (قوله يستحب)

[قوله ويكون عارية] أي اذا لم تقتض نوابا والا فهو أمانة كلاجارة الفاسدة .

(كتاب اللقطة)

هي بفتح القاف وقد تسكن الشيء الملتقط وقال الخليل بفتحها هي الشخص الملتقط كالضحكة بالتحريك وصوبه ابن بري ويقال أيضا لقاطه وكذا لقط بفتح اللام والقاف وهي لغة ما وجد على تطلب قال تعالى فالتقطه آل فرعون وشرعوا ما وجد من مال أو مختص ضائع لغير حربي ليس بمحزر ولا تمتنع بقوته ولا يعرف الواجد مالكة وخرج بالمحزر المال الموجود في المكان الملوكة ونحوه ولا يعرف مالكة فانه مال ضائع يحفظ ولا يجوز تملكه بل يحفظه الامام أو يبيعه ويحفظ ثمنه أو يقترضه على بيت المال قال ابن عبد السلام وغيره الا اذا أتى من يعرف مالكة فسيبيل أموال بيت المال ثم ذكرها عقب الهبة نظرا للاكتساب ولو ذكرت عقب القراض لكان متبجها أيضا فانسلك بها مسلكته وعند الحنفي مسلك الصدقة ولهذا منع الفنى منها [قوله صيانة للمال الخ] ردها بانها أمانة ابتداء اكتساباتها وكل لا يجب نعم لو تعين للاخذ وخاف الضياع يفنى الوجوب [قول المتن ولا يستحب لغير واثق] استشكل السبكي جزمهم بذلك مع

استعماله إلا في كل الهدية منه ان اقتضت العادة فيجوز أكلها منه حيث قال البيهقي ويكون عارية (كتاب اللقطة) بضم اللام وفتح القاف في المشهور أي الشيء الملتقط وهو ماضع من مالكة لسقوط أو غفلة أو نحوها في محال تأتي (يستحب) الالتقاط لو اتق بأمانة نفسه وقيل يجب) عليه صيانة للمال عن الضياع (ولا يستحب لغير واثق)

بأمانة نفسه (ويجوز) له (في الأصح) والثاني يحرم تخوف الحيانة (ويكره لفاسق) لأنه ربما تدعوه نفسه إلى كتابته وفي الوسيط لا يجوز (والمذهب أنه لا يجب الاشارة على الالتقاط) لكن يستحب وقيل يجب والطريق الثاني القطع بالأول ويذكر في الاشارة صفات الملتقط أو يكت عنها وجهان أحدهما (١١٦) عنده البغوي الثاني للاتباع كاذب اليه وقل الامام يذكر بعضها ليكون في الاشارة

قائدة وصحة في الروضة (و) المذهب (أنه يصح التقاط الفاسق والسبي والذمي في دار الاسلام) كما صليدهم والطريق الثاني ان قلنا المذهب في الالتقاط الأمانة والولاية فلا يصح التقاطهم أو الاكتساب بالملك بعد التعريف وعما وجهان ويقال قولان فيصح التقاطهم وطريق التقاط في الذمي مخرج في الروضة كأصلها (تم الأظهر أنه ينزع الملتقط من الفاسق ويوضع عند عدل) والثاني لا ينزع ولكن يضم إليه عدل مشرف (و) الأظهر في أنه لا يعتمد تعريفه بل يضم إليه عدل (رقيب) للاتباع فيه والثاني يعتمد من غير رقيب ثم إذا تم التعريف فلها الملك (ويوزع الولي لقطة السبي ويعرف ويملكها للسبي ان رأى ذلك حيث يجوز الاقتراض) فان الملك في معنى الاقتراض فان لم يره حفظها أو سلمها للقاضي (ويضمن الولي ان قصر في انتزاعه) أي الملتقط

ثم يجب ان غلب على ظنه الضياع بتركه (قوله ويجوز له) أي لغيره واتق مع كونه خلاف الأولى (قوله تخوف الحيانة) فان علمها حرم (قوله ويكره لفاسق) ان التقط للملك ويحرم للحفظ ومن أخذها منه حينئذ فهو الاقط ومنه المرتد والكافر ويؤخذ من العلة أنه ان علم من نفسه الكتمان حرم (قوله لا يجوز له) يحتمل الكراهة والحزمة وقد علم (قوله لكن يستحب الاشارة) أي ما لم يخش منه الضياع والام يندب بل يحرم ويضمن لو فعل (قوله أحدهما) حل على ما إذا خيف من جائر أخذها منه (قوله يذكر بعضها) أي نذبا ويكره استقصاؤها إلا اذا خيف ضياعها فيحرم وفارق حرمة استقصائها في التعريف الآتي لأن في الاشارة احتياطا ومتى خالف ضمن أيضا كذا قاله شيخنا الرمي والوجه حرمة الاستيعاب هنامطلقا للعلة المذكورة وإليه مال شيخنا (قوله يصح التقاط الفاسق) فعطف ما بعده من عطف الخاص لا فائدة دفع توهم الخصومات وهذا تصريح بما علم من كراهته له (قوله والسبي) ان كان له نوع تميز ومثله الجنون وكذا السفه ولا عبرة بقصدتهم ملكا أو حفظا (قوله والذمي) ومثله المعاهد والمؤمن (قوله في دار الاسلام) هو راجع إلى الثلاثة قبله كما هو ظاهر كلام الشارح والمراد به ما فيها مسلم والافهوغنيمة تحمس (قوله أنه ينزع الملتقط) أي ينزعه الحاكم من الفاسق ومنه الكافر والمرتد كما مر وسيد كره فان كملوا قبل النزاع استمرت معهم (قوله عند عدل) وأجرته في بيت المال والافعلى الملتقط (قوله ولا يعتمد تعريفه) أي الفاسق وكذا من ألحق به وسيأتي (قوله رقيب) وأجرته عليه إذا تملك (قوله وينزع الولي) أي لأجل الحفظ فان نزاعها على وجه الالتقاط جاز كالأجنبي والجنون والسفيه كالسبي (قوله ويعرف) أي الولي ولو كما ولا يصح تعريف السبي ولا الجنون ثم يصح تعريف السفه باذن الولي والسبي بحضرة الولي ويراجع الولي الحاكم في مؤنة التعريف ان لم يكن هو الحاكم والا فحكم آخر يبيع جزءا منها لمؤنتها (قوله ويضمن الولي) ولو علمنا وكالسبي من ألحق به (قوله والضمان في مال الولي) ولو في اتلاف المحجور (قوله بغير تقييد) أي من الولي ولا عبرة بتقييد السبي (قوله فلا ضمان) أي على أحد (قوله فلا ضمان عليه) أي الولي والسبي وكذا لو لم يعلم بالتقاطه حتى كمل بالبلوغ فلا ضمان على الولي والجنون كالسبي (قوله وان أتلفه) أي السبي كافي في بعض النسخ ضمنه كغيره (قوله لأنه ليس الخ) فما أخذه مال ضائع قال ابن عبدالحق ويضمن ما التقطه لملكه في رقبته كالغائب ولو أعتقه سيده فاللقيط حينئذ له وكأنه التقط الآن حكاية وجه هنا بالوجوب وأجاب بأن الوجوب لحق المالك وبجاهد نفسه والاستحباب بجماعه ترك الفعل فأخذه مع الخوف خطر يمكنه اجتنابه [قول المتن ويجوز في الأصح] لأن الأصل عدم الحيانة [قول المتن انه لا يجب الخ] لعدم الأسر به في حديث زيد بن خالد وغيره [قوله وقيل يجب] أي لحديث أبي داود من أخذ لقطة فليشهد ذاعل أو ذوى عدل ولا يكتم وهذا الحديث حل على التلبس ويحتاج إلى دليل [قول المتن أنه يصح] قبل الغرض من الصحة أحكام اللقطة ثبت له وان منعه الأخذ فلا تكرار فيه مع ما سبق قلت يجوز أن يقال ذكره هنا توطئة لما بعده [قول المتن في دار الاسلام] متعلق بقوله والذمي [قول المتن ويوضع عند عدل] لأنه لا يلي مال ولده فكيف يلي مال غيره ونظر الثاني إلى حق التملك [قول المتن والأظهر] أي سواء قلنا ينزع من يده أم لا [قوله والثاني صحته] كالاختطاب .

(حتى تلف في يد السبي) أو أتلفه الضمان في مال الولي ثم يعرف التالف وان تلف قبل انتزاعه بغير تقييد فلا ضمان وان لم يشعر بالتقاطه وتلف في يد السبي فلا ضمان عليه وان أتلفه ضمن (تمة) الذمي كالفاسق في انتزاع الملتقط منه وما يرتب عليه (والأظهر بطلان التقاط العبد) لأنه ليس من أهل الولاية والملك والثاني صحته ويكون

لسيد هو القولان إذ لم يأذن له فيه ولم ينه عنه ولو أذن فيه فطرده ابن أبي هريرة القولين فيه وقطع غيره بالصحة ولو نهاه عن قطع الاصطخري بالمنع وطرد غيره القولين فيه قال في الروضة طريقة الاصطخري أقوى (ولا يعتمد بتعريفه) على البطلان (فلو أخذه) أي الملتقط (سيده منه كان التقاطا) له ولو أقره في يده واستحفظه عليه ليعرفه وهو أمين جاز فان لم يكن أمينا فهو متعدي بالقرار فكأنه أخذه منه وردت عليه (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (المذهب صحة التقاط المكاتب كتابة صحيحة) (١١٧) لأنه مستقل بالملك والتصرف

والقول الثاني لا يصح لما فيه من التبرع بالحفظ والتعريف وليس من أهل التبرع والطريق الثاني القطع بالصحة كالحرف أما المكاتب كتابة فاسدة فلا يصح التقاطه كالتقن وقيل يصح ككذبي الكتابة الصحيحة وإذا صح التقاط المكاتب عرف وتملك (و) المذهب صحة التقاط (من بعضه حر) وبعضه رقيق حتى الرافعي فيه الطريقين في المكاتب زاد في الروضة المذهب والمنصوص صحة التقاطه (وهي) أي القطة (له) وليس (يعرفانها) وتتملكها بحسب الرق والحريفة كشخصين التقاطها هذا إن لم يكن بينهما مهايأة (فان كانت مهايأة) أي منووبة (فصاحب النوبة) القطة (في الأظهر) فان وقعت في نوبة السيد عرفتها وتملكها وان وقعت في نوبة العبد عرفها وتملكه والاعتبار بوقت الالتقاط وقيل بوقت التملك

(قوله بالصحة) هو المعتمد (قوله بالمنع) هو المعتمد أيضا (قوله فلو أخذه سيده) وكذا الأجنبي (قوله جاز) ويحكم بالالتقاط من وقت الاقرار وسواء في الاذن العام والخاص (قوله فان لم يكن أمينا الخ) فالضمان فيهما عليهما فيتعلق برقة العبد وسائر أموال السيد فيغرم السيد وان هلك العبد ويقدم به على الغرماء لو أفلس السيد كما لو رآه يتلف مالا ولم يمنعه ولو عتق العبد قبل أخذها منه فله تملكها ان بطل الالتقاط والا فهي للسيد لأنها من كسبه فله أخذها وتعريفها وتملكها (قوله) والمذهب صحة التقاط المكاتب كتابة صحيحة (لاستقلاله بالاكتساب) (قوله عرف وتملك) فان عجز أومات قبل التملك أخذها الحاكم لا السيد وحفظها للمالكها ولو تلفت بعد التملك فبذلها في كسبه ولا يقدم مالكها على الغرماء قال الزركشي ومثله الحر المفلس والميت (قوله ومن بعضه حر) وان لم يأذن السيد الا في نوبة السيد وحده فلا بد من اذنه ويكتفي في المشترك اذن أحد سيديه وما التقطه يكون بينهما (قوله عرفتها وتملكها) أي ان كان قد أذن له لأنه فيها كالتقن قاله شيخنا الرمي وعليه لو لم يأذن له يعود ماسر في الرقيق وان فرغت نوبة السيد فراجع (قوله) والاعتبار بوقت الالتقاط هو المعتمد ولو اختلفا في وقوعها في نوبة أيهما صدق ذو اليد فان كانت بيدهما أو لا بيد أحد حلف كل وقسمت بينهما ولو تخلت نوبة السيد في مدة تعريف العبد أناب من يعرف (قوله من الأكتساب) والعبارة فيها بوقت الوجود ومنها الصدقة عليه (قوله من المؤن) والعبارة فيها بوقت الاحتياج لاجتماع السبب وما ذكره الشارح يحمل على ذلك والا فهو مسجوح ومنها زكاة الفطر (قوله الأرض الجنابة) أي منه أو عليه كما قاله الزركشي (قوله) وهذا المستثنى الخ) حاصله أنه في الشرح ساكتا عن المؤن وأرض الجنابة وزاد عليه في الروضة الثاني وحده وزاده مع الأول في المنهاج أيضا فقوله على الشرح متعلق بجزء فيهما .

(فصل) في حكم لقط الحيوان وغيره (قوله المملوك) خرج به نحو كاتب يقتنى فيجوز لقطه وبعد تعريفه [قوله والقول الثاني] عليه يأخذها القاضي ويحفظها دون السيد لأنه لا ولاية له على المكاتب . أقول هذا فيه نظر فاهم قالوا ان الأجنبي إذا انتزع من العبد اللقطة صح التقاطه [قول المتن فلصاحب النوبة في الأظهر] بناء على دخول الكسب النادر في المهايأة والثاني منبى على عدم دخوله [قوله ومقابلته يشتركان] أي لأن النادر لا يحظر بالذهن عندتها يؤمها [قوله فليس على من وجدت] قال الزركشي ولاه فيها إذا جنى قال وحيثئذ فلاستثناء من المؤن والأكتساب لان المؤن فقط [قوله استقلالاً] يعني زاده في الروضة ولم يذكر فيها المستثنى منه وهو المؤن وقوله ومن يدمعه الخ يريد به أن مازاده المنهاج هنا بقوله قلت كله في الشرح الأرض الجنابة والمؤن فهما في المنهاج من يدمع على الشرح وفي الروضة زاد الأرض فقط هذا مراد كما يعلم بمراجعة الروضة (فصل : الحيوان الخ)

[قول المتن المملوك] كذلك المختص كالسكب والبعير المنذور هديه يلتقطه للنحر والموقوف

والقول الثاني كالمولم تكن مهايأة (وكذا حكم سائر النادر) أي باقيه (من الأكتساب) كالوصية والمهبة والركاز (و) من (المؤن) كأجرة الطيب والحمام وعن الدوا المعنى أن الاكتساب لمن حصلت في نوبته والمؤن على من وجد سببها في نوبته في الأظهر فيهما ومقابلته يشتركان فيهما (الأرض الجنابة والله أعلم) أي فليس على من وجدت الجنابة في نوبته وحده بل يشتركان فيه جزم لأنه ينطق بالرقبة وهي مشتركة وهذا المستثنى بتوجيه من يدمع في الروضة استقلالاً ومن يدمعه المستثنى منه على الشرح وظاهر أنه إذ لم يكن بينهما مهايأة يشتركان في سائر النادر من الاكتساب والمؤن (فصل) (الحيوان المملوك)

المتنع من صفار السباع كالذئب والخنزير والفهد (بقوة كعبير وفرس) وجمار وبغل (أو بعدو) أي جرى (كأرنب وظبي أو طيران كحلم ان وجد بمفازة) أي مهلكة (فلقاضي التقاطه للحفظ وكذا لغيره) أي لغير القاضى من الآحاد التقاطه للحفظ (في الأصح) لثلا يأخذها نائض فيضيع والثاني للمنع اذا ولاية للآحاد على مال الغير (ويحرم التقاطه للملك) على كل أحد لأنه مصون بالامتناع عن أكثر السباع مستغن بالرعى الى أن يجده صاحبه (١١٨) لتطلبه له فمن أخذه للملك ضمنه ولا يبرأ من الضمان برده الى موضعه فان دنفه

الى القاضى برى في الأصح (وان وجد بقرية) أو موضع قريب منها أو بلدة (فالأصح جواز التقاطه للملك) والثاني المنع كالمفازة ففرق الأول بأنه في العمران يضيع بامتداد اليد الخائفة اليه بخلاف المفازة فان طروق الناس بها لا ييم ولو وجد في زمن تهب وفساد جز التقاطه للملك قطعاً في المفازة والعمران (وما لا يتمتع منها) أي من صفار السباع (كشاة) ومجل وفصيل (يجوز التقاطه للملك في القرية) ونحوها (والمفازة) صيانة له عن الخونة والسباع (ويتخير أخذه من مفازة فان شاء عرفه وتملكه) بعد التعريف (أو باعه) أي وان شاء باعه استقلالاً ان لم يجد حاكماً وبذنه في الأصح ان وجد (وحفظ منه وعرفها) أي اللقطة المبيعة (ثم تملكه) أي الثمن (أو أكله) أي وان شاء أكله متملكاً أخذها مما سيأتي (وغرم قيمته ان

يختص به ويتفق به ونحو ذلك بغير فيه قلادة مثلاً مما هو قرينة على أنه هدى فيعرفه واجده ويذبحه وقت النحر مجي ويفرق له باذن الحاكم ندباً فان ظهر صاحبه وأنكر كونه هدياً صدق بيمينه وعلى الذابح له ما بين قيمته حياً ومذبوحاً وعلى الآكل غرم اللحم والذابح طريق فيه والأوجه جواز تملك منفعة موقوف أو موصى بها بعد تعريفهما (قوله المتنع) أي بالفضل ولو مع حمل على ظهره مثلاً فان ألقه الحمل أو كان به نحو كسر رجل فكثير المتنع واذا لقطه فهو لا يقط لما عليه من الحمل وعكسه وتقدم حكمه (قوله كالذئب الخ) مثال للصغار بالنسبة لنحو الأسد وقيل المراد صفار المذكورات (قوله مهلكة) وسميت مفازة تفتالاً وذكر بعضهم أنها من أسماء الأضداد يقال فاز اذا نجح أو هلك (قوله في الأصح) محل الخلاف في زمن الأمن فبزمن الخوف يجوز قطعاً ولو أمن عليه يقينا ولا يعرف مالكة امتنع أخذه وان عرف مالكة جاز أخذه رده اليه وهو أمانة معه (قوله ويحرم) أي زمن الأمن في المفازة للملك (قوله للملك قطعاً الخ) فعلم أنه يجوز للحفظ مطلقاً وكذا للملك الأمن مفازة آمنة (قوله يجوز التقاطه) أي غير المتنع للملك وكذا للحفظ سواء زمن الأمن أو غيره في المفازة وغيرها وانما قيد بالملك ليرتب عليه ما بعده (قوله الخونة) بفتح الخاء المهجمة وفتح الواو جمع خائن (قوله ويتخير أخذه) أي غير المتنع للملك أو ما أخذه للملك ولو من المتنع (قوله أو باعه) أي حالاً (قوله وعرفها) لم يذكر الضمير هنا فدل على أنهم عودوا إلى الثمن (قوله أو أكله) أي حالاً بعد تملكه ان وجده في مفازة فان وصل به إلى العمران فقال العبادى يتمتع أكله وتملكه قبل التعريف وجوز الماوردى فيه خصلة رابعة وهي أن يملكه حالاً ويبقيه حياً لينتفع بده أو نسله (قوله ولا يجب الخ) أي مادام في الصحراء والافيحج (قوله والخصلة الأولى الخ) هذا إذا استوت الخصال في

يفنى أن يلتقط للملك منافعه [قول المتن فللقاضى التقاطه] قال الزركشى ينبغي أن يكون محله إذا خاف الضياع والا فيترك ولا يتعرض له [قوله لأنه مصون بالامتناع الخ] في حديث زيد بن خالد في الأبل مالك ولما [قوله كالمفازة] لاطلاق الحديث [قوله بخلاف المفازة] أي والجواب عن الحديث أنه ظاهر في المفازة بدليل قوله فيه ترد الماء وترعى الشجر [قوله بعد التعريف] كغيره [قول المتن أو باعه] لأنه أولى من الأكل (قوله أي اللقطة المبيعة) يعنى لا الثمن [قول المتن أو أكله] الأحسن وأكلها وهو كذلك في بعض النسخ [قوله أيضاً أو أكله] بالاجماع على هذه الخصلة قاله الزركشى فلولا يأكل حتى حضره إلى العمران امتنع فيما يظهر ويحتمل خلافه [قوله أخذاً] يرجع لقوله متملكاً له [قول المتن وغرم قيمته] قال ابن المنذر دليله القياس على اثبات ذلك في لقطة الذهب والفضة [قوله ولا يجب] هو مستفاد من صنيع المنهاج حيث ذكر التعريف في الخصلتين الأولتين وتركه من الأخيرة [قوله من الثالثة] أي لما فيها من تعجيل الاستباحة قبل التعريف (فرع) لم يراعوا هنا وجوب اتباع الأحظ وراعوه فيما يحفف كما سيأتي فما الفرق ثم رأيت الأسنوى اعتبره هنا أيضاً

ظهر مالكة) ولا يجب بعداً كله تعرفه في الظاهر للإمام من وجهين لما سيأتي عنه والخصلة الأولى أولى من الثانية [قوله] والثانية أولى من الثالثة (فان أخذ من العمران فله الخصلتان الأوليان) بضم المهمزة وبالتحتانية (لا الثالثة في الأصح) وفي الروضة كآصلها الأظهر. والثاني له الثالثة أيضاً كالمفازة ودفع بأن الأكل فيها لأنه قد لا يجد فيها من يشتري بخلاف العمران ويشق النقل اليه ولو كان الحيوان ضيماً كقول كالجحش فيه الخصلتان الأوليان ولا يجوز تملكه في الحال في الأصح وإذا أمسك الملتقط الحيوان وتبرع بالانفاق فذلك وان أراد الرجوع فليتنق باذن الحاكم فان لم يجد حاكماً

أشهد (ويجوز أن يلتقط عبدا لا يميز) في زمن أمن أو نهب وبمزا فزمن نهب بخلاف الأمن لأنه يستدل فيه على سيده فبصل إليه والأمة كالعبد ويؤخذ من غضون كلامهم أن فيهما الحاصلتين الأوليين في الروضة (١١٩) وأصلها ثم يجوز تملك

العبد والأمة التي لا تحل
كالجوسية والمحرّم وان
كانت ممن تحل فعلى قولين
كالاقتراض لأن التملك
بالاتقاط اقتراض وينفق
على الرقيق مدة الحفظ من
كسبه فان لم يكن كسب
فعلى ماسبق في غير الآدمي
وإذا بيع ثم ظهر المالك
وقال كنت أعتقته قبل
قوله في الأظهر وحكم بفساد
البيع والثاني لا كما لو باع
بنفسه انتهى (ويلتقط
غير الحيوان) كما كؤل
وثياب وقود (فان كان
يسرع فساده كهريسة)
ورطب لا يقتصر (فان شاء
باعه) أي استقلالا ان لم
يجد حاكيا وبأذنه ان وجده
أخذ ما سبق (وعرفه)
بعد بيعه (ليمتلك منه)
بعد التعريف (وان شاء
تملكه في الحال وأكله)
وغرم قيمته سواء وجده
في مفازة أو عمران (وقيل
ان وجده في عمران وجب
البيع) وامتنع الأكل
وعلى جوازها في القسمين
في التعريف بعده وجهان
أصحهما في العمران وجوبه
وفي المفازة قال الامام
الظاهر أنه لا يجب لأنه
لا فائدة فيه (وان أمكن

الأحظية أو عدمها وإلّا وجب فعل الأحظ للمالك (قوله أشهد) فان لم يشهد لم يرجع وان نوى الرجوع فان فقد الشهود فله الرجوع إن نواه فان اختار البيع فكما تقدم وليس له بيع بعضه ولا أن يقترض على المالك للنفقة لأنه قد يستغرقه فيه وفارق الانفاق كما قاله شيخنا الرملي بأن ما اقترضه قد يتلف قبل إنفاقه وفيه بحث ظاهر (قوله أن يلتقط عبدا لا يميز) مطلقا ويعرف رقه بعلاوة كالخيشة والزنجي أو باخبار رقه ممن يعرفه قبل أو بنحو ملك فان عرف مالكة وأخذها لبرده إليه لم يضمه (قوله وبمزا) يشمل البالغ فراجع (قوله في زمن نهب) في عبارة غيره خوف (قوله كالاقتراض) فالتمتع عدم صحة التملك (قوله وينفق الخ) سواء التقطه للحفظ أو للتملك كما قاله شيخنا الرملي (قوله أعتقته) وكالعتق غيره من التصرفات كما في ابن جبر وغيره مما يزيل الملك ولو عاد وأكذب نفسه لياخذ الثمن في قبوله وجهان (قوله غير الحيوان) شمل الاختصاص نحو كلب معلم وخر محترمة وزبل ولقطة لحفظ أو اختصاص بعد التعريف ثم إن ظهر المالك أخذ الموجود ولا ضمان فيما تلف ولو بانلاف كما تقدم وانما لم يذكره الشارح لعدم تأتى ما بعده فيه من التفاصيل (فرع) يجوز التقاط السنابل للتملك إن أعرض مالكها عنها أو علم رضاه ولو كانت في مال زكوى ولا زكاة على المالك فيها لأنها لما كانت في محل الاعراض من المالك جعلت كذلك من المستحقين تبعا (قوله وبأذنه) وجوبا إن لم يخف منه عليه والاستقل (قوله وغرم قيمته) أي وقتأكله حال اللقطة أو بعده ولا يلزمه إفرازها لأن الذمة أحفظ فان أفرزها فهي أمانة وله تملكها بعد التعريف كالثمن (قوله سواء وجده في مفازة أو عمران) وسواء زمن أمن أو غيره وتقدم في الحيوان منع الأخيرة للتملك ويؤخذ الفرق من التعليل السابق فيه (قوله في القسمين) أي الحيوان وغيره أخذ ما ذكره أو لا بقوله لما سيأتى عنه أي الامام (قوله أنه لا يجب) أي مادام في المفازة والواجب كإسراء والتخيير المذكور عند الاستواء في الأحظية للمالك والواجب الأحظ كما مر أيضا (قوله فان كانت الغبطة الخ) ولا يجوز هنا التملك والأكل حال لبقائه بخلاف ما تقدم (قوله أو في تحفيفه) أو استوى الأمران (قوله وتبرع به) الواجد أو غيره (قوله والايبيع بعضه) وتقدم في الحيوان منع بيع بعضه خوف استغراقه (قوله ومن أخدا الخ) وهو أهل لقطة للحفظ الخ أي فنحو صبي إذا رأى وليه أن يملك له لم يصرف مؤنة التعريف من ماله بل يرفع الأمر للحاكم لبيع جزءا منها له

[قوله والأمة كالعبد] إلا في شيء واحد وهو منع لقطة من تحله للتملك [قوله ثم يجوز] وجه استدلاله التعبير بتم فانه يقتضى تأخر التملك عن التعريف فينتفي التملك حالا وأما خصلة البيع فكأنها مأخوذة من قولهما الآتى وإذا بيع ثم ظهر المالك فانه من كلام الروضة وأصلها [قوله كما كؤل وثياب الخ] وكذا خر محترمة [قول المتن فان شاء باعه] وهو أولى من الخصلة الآتية بالاتفاق [قول المتن وان شاء الخ] ولاتأتى هنا الخصلة الثالثة [قوله وقيل ان وجده الخ] هو نظير ما سلف في الشاة من امتناع الأكل فيها في العمران [قوله في القسمين] هما الحيوان وغير الحيوان [قوله لأنه لا فائدة فيه] أي لأن التعريف لغرض ظهور صاحبه قبل التملك وقد وجد وفارق العمران بأنه يرجح فيه ظهور مالكة [قول المتن فان كانت الغبطة الخ] قال صاحب النخائر ولم أر للاصحاب جواز الأكل ههنا قال الزركشى صرح القاضي أبو الطيب بالتخيير بين الأكل والبيع كغيره وأشار الرويات الى تفرد لا مكان ببقيته فلا ضرورة للأكل بخلاف الحيوان وما يسرع فساده [قول المتن لتجفيف الباقي] ويخالف الحيوان حيث يجوز بيع كله لأن النفقة تأكله

بناؤه بعلاج كرتب يتجفف فان كانت الغبطة في بيعه أو في تحفيفه وتبرع به الواجد جففه وإلا يبيع بعضه لتجفيف الباقي حفظا له والمراد بالعمران الشارع والمسجد لأنهما مع الموات محال اللقطة (ومن أخذ لقطة للحفظ أبدا

فهي أمانة) في يده (فان دفعها الى القاضي لزمه القبول) وكذا من أخذها للملك ثم دفعها الى القاضي يلزمه القبول (ولم يوجب الأكترون التعريف والحالة هذه) أي الأخذ للحفظ أبدا قالوا لأن التعريف انما يجب لتحقيق شرط التملك وأوجه غيرهم وصححه الامام والغزالي لثلاث يكون كتابها مقنونا للحق على صاحبه (١٢٠) قال في الروضة هذا أقوى وهو المختار وقال في شرح مسلم انه الأصح وعلم عماد كران

التعريف في الأخذ للملك واجب قطعا (فلو قصد بعد ذلك) أي بعد الأخذ للحفظ أبدا (خيانة لم يصير ضامنا في الأصح) بمجرد التصد والثاني يصير (وان أخذ بقصد خيانة فضامن وليس له بعده أن يعرف ويملك على المذهب) وفي وجه من الطريق الثاني له ذلك لوجود صورة الالتقاط (وان أخذ ليعرف ويملك) بعد التعريف (فأمانة مدة التعريف وكذا بعدها ما لم يختار التملك في الأصح) ومقابله تصير ضمانة عليه اذا كان غرم التملك مطردا قاله الغزالي كالامام والأول قاله ابن الصباغ والبخاري (ويعرف) بفتح الباء المثلثة (جنسها) أذهب هي أم فضة أم ثياب (وصفتها) أهروية أم مروية (وقدرها) بوزن أو عدد (وعفاها) أي وعاءها من جلد أو خرقة أو غيرها (ووكاها) أي خيطها المشدودة به روى الشيخان قوله صلى الله عليه وسلم لسائله عن لقطه الذهب أو

(قوله فهي أمانة) وكذا زوائدها من نحو درّ ونسل ويجرى فيها ما في أصلها من تجفيف ما يسرع فساده وغير ذلك (قوله الى القاضي لزمه القبول) وهذا في قاض أمين وإلا لم يجز دفعها له ولا يلزمه القبول ويضمنها دفعها له (قوله للملك) أولا للاختصاص أولا بقصد شيء ونسيه أو بقصد واحد لا بعينه (قوله ثم دفعها الخ) فيه ما سر ويرأى دفعها الى القاضي (قوله قالوا) صيغة تبرّ لأنه قد يقال الوجوب ليظهر المالك (قوله وصححه الامام والغزالي) هو المعتمد ولو أراد العود للملك وجب التعريف قطعا (قوله للحفظ) وكذا للملك (قوله بمجرد القصد) فان فعل صار ضامنا بلا خلاف (قوله بقصد خيانة) وعلم ذلك القصد قينا ولم ينسبه والا فأمين (قوله بعده) أي مادام مصر عليه وبأخذها الحاك منه قهر عليه فلو عاد الى الأمانة ولو بعد أخذ الحاك أو الخيانة فيها بالفعل ليصرف ويملك جاز ويخرج عن الضمان خلافا لبعضهم كالسالم الحاك والتعريف بالمنوع ما كان لأجل أن يملك فان كان لأجل أن يعرف صاحبها ليدفعها له فلا مانع (قوله ليعرف ويملك) ليس قيديا كما علم (قوله مطردا) أي مستمرا لم يتخلله قصد حفظ (تفنيه) التعريف ممنوع على من خاف به أخذ ظالم لها وتكون عنده أبدا أمانة فان خالف ضمن (قوله ويعرف) سيأتي أنه مستحب ويندب كتابة أو صافها ووقت لقطها وموضعه (قوله مروية) بسكون الراء نسبة الى مرو فرية بأرض الحجم كهراة (قوله وعاءها) هو أحد ما صدقات العفاص قال في القاموس العفاص مشترك بين الوعاء الذي فيه النفقة من جلد أو خرقة وعلاق القارورة والجلد الذي يغطي به رأسها (قوله ثم يعرفها) أي الملتقط سنة وجوبا ولو اختصا سواء انفرد أو تعدد وفي التعدد توزع السنة عليهم على المعتمد ويكفي أحدهم ولو بلا إذن من الباقيين ويكفي اذنهم لأجنبي ولو أسقط بعضهم حقه من الالتقاط لم يسقط ويبني الوارث على تعريف مورثه ويعتبر فيمن يعرف كونه مكلفا موثوقا به ولو سفيها أو غير عدل وليس مرفوقا بالخلاعة والمجون ويعني عن تعريفها دفعها للحاكم كفاي لقطه الحرم (قوله أو أقرب البلاد الى موضعه من الصحراء) أي ان كان في جهة مقصده والا فالمعتبر مقصده وان بعدا وعرض له مقصده بعد غيره (قوله تبعهم) أي ان كان سيرهم الى جهة مقصده والاعتراض لهم بالمناداة فقط (فرع) لو وجد لقطه في بيته فعليه التعريف لمن بدخله (قوله ولا يعرف في المساجد) أي يكره على المعتمد ولا يكره أن يسأل بعض من فيها من غير صورة تعريف وشملت المساجد مسجد المدينة الشريفة والأقصى

[قول المتن فهي أمانة] كذلك درها ونسلها [قول المتن لزمه القبول] أي بخلاف الوديعة فانه قادر على الرد الى المالك [قوله قالوا] صيغة تبرّ وجهه أنه قد يمنع ذلك ويقال بل وجب ليظهر المالك ولا يكون الملتقط كأنما فقد ورد النهي عن الكتم [قوله وعلم مما ذكر الخ] أنه لو أخذ للحفظ ثم بدا له التملك فلا بد من استئذان التعريف كذا في الزركشي لكن سيأتي في الصفحة بعدها ما يفيدك أن محل ذلك اذا قلنا إن التعريف في حقه غير واجب [قوله بمجرد القصد] كالوديعة [قوله والثاني يصير] إذ سبب أمانته مجرد نيته [قوله ومقابله تصير الخ] كالاستئذان ويفرق بأن المستأمن قد قبض لغرض نفسه وهذا حين الأخذ معظم غرضه الحفظ على صاحبها وصون ماله عن الضياع [قول المتن ويعرف الخ] سيأتي في كلام الشارح عند آخر الصفحة أن ذلك مستحب

الورق اعرف وكاهها وعفاها ثم عرفها سنة وقبس على معرفته خارجها فيه معرفة داخلها ذلك ليعرف صدق [قوله] وامفها (ثم يعرفها) بالتشديد (في الأسواق وأبواب المساجد) عند خروج الناس من الجماعات (ونحوها) من مجامع الناس في بلد الالتقاط أو قريته أو أقرب البلاد الى موضعه من الصحراء وان جازت به قافلة تبعهم وعرف ولا يعرف في المساجد قال الشاشي

الافى المسجد الحرام على الأصح (سنة) للحدوث ويقاس على ما فيه غيره ولا يست على الاستيعاب بل (على العادة يعرف أولاً كل يوم مرتين طرفي النهار ثم كل يوم مرة ثم كل أسبوع) مرة أو مرتين كما في الحرر وغيره (ثم كل (١٢١) شهر) بحيث لا ينسى أنه تكرر

للاول كذا في الروضة وفي أصلها الماء نضى وسكتان عن بيان المدد في ذلك وفي التهذيب ذكر الأسبوع في المدة الأولى ويقاس بها الثانية (ولا تكفي سنة متفرقة في الأصح) كأن يعرف شهر أو يترك شهراً وهكذا لأنه لا يظهر فيه فائدة التعريف (قلت الأصح تكفي والله أعلم) لأنه عرفت سنة ومحمده في الروضة أيضاً ولا تجب المبالغة في التعريف في الأصح كما أفاده ثم (ويذكر) الملتقط (بعض أوصافها) في التعريف ولا يستوعبها لسلا يمتددا الكاذب وذكروا مستحب وقيل شرط وهو مسبوق بعرفته فيأتي فيها الخلاف (ولا يلزمه مؤنة التعريف ان أخذ لحفظه) بناء على وجوب التعريف عليه السابق عن غير الأكثرين (بل يرتبها القاضي من بيت المال أو يقترض على المالك) أو يأمر الملتقط بها يرجع على المالك وعلى عدم الوجوب التعريف عليه إن عرف فهو متبرع (وان أخذ لتملك لزمته) مؤنة التعريف لوجوبه

(قوله إلفى المسجد الحرام) فلا يكره التعريف فيه على الأصح وهو المعتمد وستأتي حكمته (قوله سنة) على التحديد . نعم إن كانت قبل قصد التملك وجب بعده سنة أخرى وسيأتي حكمه في الشرح في الفصل بعده واعتبرت السنة لعدم انقطاع القوافل فيها غالباً ولأن في الزيادة عليها اضراً باللاقط (قوله بحيث لا ينسى) هو ضابط واضح لا بد من مراعاته في كل السنة والتقيد بما ذكره من مرتين في بعض الأيام وهكذا ليس متعيناً بل هو مستحب وابتداء السنة من ابتداء التعريف وإذا حصل النسيان وجب استئنافها (قوله ويقاس بها الثانية) فهي أسبوع كالأولى وفي المنهج أو أسبوعين ثم كل أسبوع مرة أو مرتين إلى تمام سبعة أسابيع ثم كل شهر مرة أو مرتين إلى تمام السنة (قوله الأصح تكفي) أي بالشرط السابق: أي من عدم النسيان ويجب أيضاً بيان زمن وجدانها ومكانه فان فقد شرط من هذه الثلاثة وجب استئناف سنة قاله شيخنا في شرحه وانظر هل يجب الاستئناف بعدم ذكر الزمان أو المكان في مرة من التعريف أو في غالب المرات أو في جميعها في جميع السنة (قوله ولا تجب المبادرة في التعريف) بل الواجب أن ينسب لزمن الالتقاط ومآله بعضهم من وجوب المبادرة إذا غلب على ظنه فوات معرفة المالك لها مدفوع بممارسة من وجوب ذكر زمنها ومكانها (قوله ولا يستوعبها) فيحرم ويضمن ان فعل كالودلة على الودعة (قوله وذكروا مستحب) هو المعتمد (قوله مسبوق بعرفته) المتقدمة بقوله ويعرف الخ (قوله فيأتي فيها الخلاف) المذكور المقتضى لحرمة استيعابها ونذب ذكر بعضها واعتمد شيخنا أنه فيها واجب إن قصد التملك والافتقار قال وهذا عند الالتقاط وأما عند التملك فواجب قطعاً يعرف ما يدفعه للمالك إذا ظهر (قوله لحفظه) المراد لغير تملكه على ماسة (قوله على وجوب التعريف) الذي هو المعتمد كما تقدم (قوله من بيت المال) تبرعاً ويقدم على ما بعده ويجب فيما بعده مراعاة الأحظ للمالك (قوله أو يقترض على المالك) إمام بيت المال بأن يرتبها الحاكم فيه ومنه أمر اللاقط بها كإذ كره ولو كانت الأجرة بقدر قيمة اللقطة يبعث بنقد وحفظ لعدم احتياجه إلى مؤنة قاله ابن عبد السلام أو يقترضها على المالك من اللاقط أو غيره الخ (قوله فهو متبرع) ان كان غير محجور عليه وإلا فكما (قوله لتملك) ولو بعد أخذها للحفظ فالمؤنة عليه والمراد بالتملك عدم الأخذ للحفظ كما صرح (قوله لزمته) ومال شيخنا الرمي إلى أنها على المالك كالتى قبلها (قوله لا يعرف) قال بعضهم الإلفى الحرم لمنع

[قوله إلفى المسجد الحرام] وجه ذلك بأن لقطته لا تملك بخلاف غيره أي فيكون التعريف لغرض التملك بمنزلة البيع في المسجد أقول فيه نظر فان هذا الحكم ثابت ولو كانت اللقطة للحفظ فقط فالوجه الفرق بأنه مشابه للناس وكثرة الناس به مظنة لوجود صاحبها أو إرساله من نظرها قال القفال ولو التقط درهم في بيته فعليه التعريف لمن يدخل بيته [قول المتن يعرف أولاً الخ] إنما كانت مرات التعريف في الأوائل أكثر لأن الطلب فيها أكثر [قوله ويقاس بها الثانية] يرجع لقول المصنف كل يوم مرة [قوله لأنه عرف سنة] وكما لو نذر صوم سنة ولا تطلق الخبر وقيد الامام بما إذا لم يؤد إلى نسيان النوب السابقة انتهى ويشترط أيضاً بيان زمن الوجدان واسنادها إلى ذلك الوقت كما ذكره الامام أيضاً [قوله كما أفاده ثم] المراد بها ما في قول المصنف ثم يعرفها [قول المتن ولا يلزمه الخ] قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام فلو كانت الأجرة لاتأني في السنة إلا بقيمة اللقطة فينبغي أن تباع بأحد النقادين فان حفظه سهل لا يحتاج إلى مؤنة [قول المتن من بيت المال] قرضاً على صاحبها [قوله بأن ظهر مالها] قال الزركشي وينبغي جريان هذا الوجه

(١٦٠ - قلوبى وعميره - ناك) عليه وسواه تملك أم لا (وقيل ان لم تملك) بأن ظهر مالها (فعلى المالك) المؤنة لعود فائدة التعريف اليه (والأصح ان الحقب) أى القليل المتمول (لا يعرف سنة بل زمان يظن أن فاقده يعرض عنه غالباً) بمذمذم لزمين ويختلف

ذلك باختلاف المال فالروايات في النسخة يعرف في الحال ووافق ذهب يعرف يوما أو يومين أو ثلاثة والثاني يعرف سنة كالسنة
وقيل يعرف ثلاثة أيام أما القليل غير المتحول كحبة الخنطة والزبيبة فلا يعرف ولو أوجده الاستبداد به وقدر بعضهم القليل المتحول بمدون
نصب السرقة والأصح لا يتقرر بل هو ما غلب على الظن أن فاقده لا يكثر أسفه عليه ولا يطول طلبه له غالباً (فصل : اذا عرفت) أي
الملتقط لتملك كإصرح به الراعي (١٢٢) في الشرح اللطيفة (سنة) على ما تقدم (لم يملكها حتى يختاره أي الملك) بلفظ

كتملكت) ونحوه (وقيل
تسكني النية) أي نية
التملك لفقد الإيجاب
(وقيل يملك بمعنى السنة)
اكتفاء بقصد عند الأخذ
لتملك بعد التعريف
فن التقط للمحفظ دائماً
وقلنا بوجوب التعريف
عليه وعرف سنة فبداه
التملك لا يأتي فيه هذا الوجه
كما صرح به الامام والغزالي
في البسيط وان لم نوجب
التعريف عليه فعرف ثم
بداه قصد التملك لا يستد
بما عرف من قبل (فان
تملك) الملتقط اللطيفة
(فظهر المالك) وهي باقية
بما لها (واتفقا على رد
هينها عند ذلك) ظاهر ويقاس
به اتفاقهما على العدل
الى بدلها (وان أرادها
المالك وأراد الملتقط
الوصول الى بدلها أوجب
المالك في الأصح) والثاني
الملتقط واستدل الأول بما
في الحديث السابق فان جاء
طالبها فأداها اليه وقصره
الثاني على ما قبل التملك
ولوردها الملتقط لزم المالك

لقطته فراجع فان الوجه خلافه (قوله ولو أوجده الاستبداد) أي الاستقلال قال بعضهم بصيغة تملك
ولم يرتضه شيخنا (قوله والأصح لا يتقرر الخ) هو المعتمد (قوله لا يكثر أسفه عليه) سواء كان مالا
أو اختصاصاً فم ان ظهر مالكة وادعى عدم الاعراض عنه وجب دفعه له إن كان باقياً مطلقاً وبداه
إن كان متحولاً وإلا فلا شيء له (فصل) فيما تملك به اللطيفة وما ضمن به وغير ذلك (قوله على
ما تقدم) أشار به إلى أن السنة ليست قيدياً بل المدار على وجود تعريف معتد به ولو دون سنة فما يكفي
فيه (قوله بلفظ) منه أو من وليه أو وارثه لومات فيهما وكاللفظ ما في معناه كما مر في الضمان ثم تقدم
عن شيخنا أن غير المتحول لا يحتاج فيه إلى تملك (قوله كتملكت) أي فيما يملك ونحو قلت
الاختصاص إلى نفسى في غيره (قوله وقيل تسكني نية التملك) أي الآن فلا يكفي ذلك عند الأخذ
قطعا (قوله وقلنا بوجوب الخ) هو محل توهم محيى الوجه المذكور فانه لا يأتي مع القول بعدم الوجوب
بطريق الأولى (قوله هذا الوجه) وهو القائل بالملك بمعنى السنة (قوله وان لم نوجب الخ) ليس قيدياً
بل مع الوجوب لا يعتد به أيضاً فلا بد فيها من استئناف سنة أخرى فعمل أن التعريف قديح سفتين
وانظر عكس هذه بأن قصد التملك أولاً وعرف سنة ثم قصد المحفظ والتمنى يتجه عدم وجوب سنة أخرى
بل تملك متى أراده بعد (تنبيه) قد تقدم ما يفيد أن التعريف قد يكون أكثر من سفتين أيضاً
كأولم يذ كرمكانها أوزمانها أو حصل نسيان في أثناءه فراجع (قوله فظهر المالك) مالكة وان لم
يظهر فلامطالبة على اللاقط في الآخرة إن عزم على ردها اذا ظهر (قوله بما لها) أي بلا تقص ولا زيادة
ولا تعلق حق كرهن مما يمنع بيعها فان تطبق به ذلك تعين البدل ثم ان باعها الملتقط بشرط اختياره أولهما
فظهر المالك فيه انفسخ وان لم يفسخه (قوله على رد عينها) ومؤنة الرد على المالك قبل التملك وبعده
على الملتقط (قوله ان كانت مقومة) ولا نظر للثمن السورى وان وجب في القرض المقيمة عليه لأن سبناه
على المثلية ولا ضمان فيها لقيمة عينه ولا مناصه كالسكب والسرجين كما مر (قوله زيادتها المتصلة) وكذا
المنفصلة على المعتمد ولا أرض لو قصت بغير تقصير (قوله دون المنفصلة) ومنها الجهل الحادث بعد التملك وان

فيما يملك ثم ظهر المالك [قوله المتحول] خرج القليل الذي لا يتحول فانه يملك في الحال كما سيأتى في كلام
الشارح [قوله كالسكب] لظاهر الحديث (فصل اذا عرفت الخ)
[قوله أي نية التملك] أي أحداث هذه النية فلا يكفي بنية ذلك عند الأخذ [قوله اكتفاء بقصد]
وفي الحديث فان جاء صاحبها والافهى لك ولما قال في العدة انه ظاهر النص ولا يخالفه حديث والا
فتأنيك بها [قوله فن التقط الخ] منه تعلم أن قول الزركشى وغيره أن من عرف عاماً وقد التقط بقصد
الحفظ ثم بداه التملك لا بد من تعريف عام آخر محله اذا قلنا ان التعريف غير واجب عليه والأصح في
شرح مسلم الوجوب خلافاً لماسلف عن الأكثرين [قوله واستدل الأول] من الأدلة أيضاً القياس على
القرض [قول المتن أوقيمتها الخ] هذا يدل على أن قولهم يسلك بها مسلك القرض ليس من كل
وجه [قوله لا أرضه] لحصول النقص في ملكه [قوله وعليه لو أراده] الضمير فيهما يرجع لقوله الأول

القبول (وان تلفت غرم مثلها) أي ان كانت مثلية (أو قيمتها) أي ان كانت مقومة (يوم التملك) لأنه
يرمى دخولها في ضمانه (وان قصت بغيره) ونحوه (فله أخذها مع الأرض في الأصح) لأن الكل مضمون فكذا البعض والثاني لا أرضه
على الوجهين الرجوع الى بدلها مسلية أفصح به الغوى على الثاني لاقتصاره عليه ومثله الأول وعليه لو أراده الملتقط وأراد المالك الرجوع
الى البدل أوجب الملتقط في الأصح وان زادت أخذها زيادتها المتصلة دون المنفصلة ولو ظهر المالك قبل التملك أخذها بزواتها المتصلة

والمنفعة (ولذا ادعاها رجل) مثلا (ولم يصفها ولا بينه) له بها (لم تدفع اليه) الآن يتم المنقط أنها فيلزمه الدفع اليه (وان وصفها وطن) المنقط
(صدقه جز الدفع اليه ولا يجب على المذهب) وفي وجه من الطريق الثاني يجب (فان دفع) اليه (فأقام آخر بينة بها حوت اليه) مما لا بينة
(فان تلفت عنده فلصاحب البينة تضمن المنقط والمدفوع اليه والقرار عليه) أي (١٢٣) على الثاني فيرجع المنقط بما فرمه

عليه ان لم يقره بالملك فان
أقر لم يرجع مؤاخذه له وان
لم يطق صدقه لم يجز الدفع
اليه على المذهب وحكي
الامام ترددا في جوازه
(قلت) كما قال الراضي في
الشرح (لا محل لقطعة
الحرم) أي حرم مكة وفي
الروضة كأصلها مكره حرما
(لتملك على الصحيح)
أي ونحل للحفظ أبا جزما
(ويجب تعريضها) أي التي
للحفظ (قطعا والله أعلم)
استدل الأول المرحوم بحديث
الشيخين ان هذا البلد
حرمه الله لا يقطع لقطته
الا من عرفها وفي رواية
للبخاري لا محل لقطته الا
لمنشد أي لعرف والمضى
على السوام والافسار البلاد
كذلك فلا تظهر قائمة
التخصيص والثاني المحلل
قال المراد من الحديث أنه
لا يقمن تعريضها عنه كإني
سائر البلاد لا لا يتوهم أن
تعريضها في الموسم كاف
لكثرة الناس وحكاية
الخلاف وجهين كما في
الروضة مخالف لحكاية تعني
كثير من نسخ الشرح
قولين وقوله قطعا زاد في
الروضة وقال الحديث وقال

لم يفضل بخلافه قبله (قوله ولا بينة) فلا أقامها لزمه الدفع ان شهدت عند الحاكم وأمره بالدفع والا فلا
ولو فقد الحاكم أرخيف منه لم يحكم (قوله فيلزمه الخ) لعلمه أنها له (قوله وطن المنقط صدقه) أو أخبرته
بينة كإسار (قوله جاز) بل ندب مالم يتعدد الواصف والامتنع الدفع الابحجة (قوله حوت اليه) والزوائد
قبل الحجة للمنقط لالمن كانت عنده وتسمع البينة بوصفها بعد تلفها ولو عند الأخذ من المنقط (قوله تضمن
المنقط) ان لم يكن دفع بأمر الحاكم (قوله والمدفوع اليه) أي ان كان الذي أخذ من اللقطه فان كان
بدلها لتلفها مثلا لم يطالبه المالك لأن ما أخذ مال المنقط (قوله فان أقر) ولو بدأ الحاكم له بالدفع
اليه (قوله لم يجز الخ) هو المصنف (قوله مكة وحرما) هو من عطف العام على الخاص لأن مكة منه وهو
المراد عند الاطلاق وخرج به الحل كعرفة ومصلى ابراهيم صلى الله عليه وسلم (قوله لتملك) بقصد أو
مطلقا (قوله للحفظ) أي بقصد فقط والحكمة في ذلك أن الله تعالى جعل هذا البيت مثابة للناس أي
يعودون اليه للفك فر بما يعود مالها أرنائبه وان طال الزمن (قوله لعرف) يقال أفتد إذا عرف وند
إذا طلب فالمنشد المعروف والناشد الطالب (قوله والثاني الخ) وبه قال الأئمة الثلاثة (قوله زاد في الروضة)
ولو أبدله بقوله أبدأ كان أولى (قوله إلى الحاكم) أي الأمين (قوله عن حرم المدينة) ومثله الأقصى
(قوله فلا تلحق بمكة) هو المصنف وكذلك مصلى ابراهيم لأنه من الحل كعرفات كإسار .

(كتاب القيط)

هو فاعل بمعنى مفعول أي المقروط أي بيان حقيقته وما يدخل به وبماعه وغير ذلك (قوله طفل) أصالة
رثته المجنون وخرج به البالغ (قوله لا كاطله) أي معينا (قوله يسمي) أي لتقوم معناه الشرعي ما ذكره
قبل ويطلب منه أن أركانه ثلاثة لقط وقيط ولا قط (قوله ومنبوذا) ودعا لأن غيره يدعيه وذكر النبد
لكونه في كلام المصنف وتسميته قيطا ومنبوذا باعتبار طرفي حاله ومنشأ النبد عار يقع الأم وأفقدها الوالدين
أو أحدهما (قوله فرض كفاية) على من علمه وتصدق ان افرد فرض عين وطارق اللقطه حيث لم
يجب لقطها كما مر أن المطلب فيها الا كسباب والنفس تجل اليه فاستغنى به عن الوجوب ولا يحتاج في
القط إلى اذن الحاكم (قوله ويجب الاشهاد عليه أي على التقاطه) خرج تسليم الحاكم للمعدل فالاشهاد

[قوله لم تدفع اليه] حديث لو يعطى الناس بدعواهم [قول المتن جز الدفع] شبه ابن مريج بقبول
الهدية من الرسول وشراء ما يشتره بمن يزعم أنه ملكه (فرج) وصفها جاعة لا تدفع لأحدهم الا بينة
[قول المتن ولا يجب] أي لأنه مدع فيحتاج إلى بينة كغيره [قوله يجب] لأن إقامة البينة قد تصعب وبذلك
قال مالك وأحمد [قول المتن تضمن المنقط والمدفوع اليه الخ] لو أنفد العين المنقط بعدمضى الحول
وغير قيمتها لواصل ثم أقام آخر البينة فليس له مطالبة المدفوع اليه [قوله أي لعرف] يقال أفتد إذا
عرفت ونشد إذا طلب فالمنشد المعروف والناشد الطالب [قوله والثاني] به قال الأئمة الثلاثة .

(كتاب القيط الخ)

[قوله ومنبوذا] هذا النبد منشؤه عار يبلغ الأم أرفقأدأيه أو فقد أبويه قال القاضي والامام هذا الولد له

يلزم المنقط الاقامة لتعريف أو دفعها إلى الحاكم وسكت عن لقطه المدينة الشرية فلا تلحق بمكة كما صرح به الدارمي والرويات وقضية كلام
صاحب الاتصار خلاف ذلك وروى أبو داود في حديث المدينة ولا تلحق لقطتها الا لمن أشار بها أي رفع صوته وهو بالمهجة ثم المهمة
(كتاب القيط) بمعنى المقروط وهو كل طفل ضائع لا كافر له يسمي قيطا ومنبوذا باعتبار أنه يقط ومنبوذا باعتبار أنه يفتأ أي في الطريق
ونحوه (التقاط النبوة) بالمهجة (فرض كفاية) صيانة للنفس المحترمة عن الهلاك (ويجب الاشهاد عليه) أي على التقاطه (في الأصح)